١

٢

أ.د. عادلة رجب
أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

أ.د. أحمد محمد رجب
أستاذ الدراسات السياحية- كلية السياحة والفنادق- جامعة المنيا

السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومى المصرى

مقدمة :

لطالما كان يُنظَر إلى الأمن القومى من منظور عسكرى وسياسى فقط، لكن النظرة الأشمل لهذا المفهوم سَلَّطت الضوء على أهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كمكونات رئيسة يتشكل من خلالها الأمن القومى لأى دولة. وبشكل عام، تشير الأدبيات إلى أن النمو الاقتصادى يُعَدُّ أحد أهم العوامل الحاسمة فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى، لما ينتُج عنه من خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن وتحسين مستوى المعيشة الذى يمنع الاضطرابات الاجتماعية، ويؤدى إلى انعكاسات إيجابية مباشرة على الأمن القومى.

وفى هذا المقام، يبرُز دور السياحة فى توفير الإيرادات بالعملة الأجنبية، وتطوير البنية التحتية والاستثمار فى البنية الفوقية، ومن ثَمَّ إتاحة فرص للتشغيل. فتتميز السياحة بما لها من تشابكات أمامية وخلفية ومن علاقات متبادَلة بين كثير من القطاعات الاقتصادية بالقدرة على تدعيم سلاسل الإمداد بما يُسهم فى القضاء على الفقر، والارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب، وتمكين النساء اقتصاديًا وتوفير دخل لهن، إلى جانب إتاحة وظائف للشباب ولذوى الهمم فى المجتمع. هذا بالإضافة إلى قدرة السياحة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحفيز التفاعل الثقافى والسلام وتحقيق الشراكات المختلفة.

وتتجسد العلاقة القوية بين السياحة والأمن القومى فى دورها فى إمكان توفير البيئة الآمنة لجذب الاستثمار لمعالجة العديد من القضايا الخاصة بالفقر والبطالة وعدم الشمول الاجتماعى.

مشكلة الدراسة :

على الرغم من أهمية العلاقة بين السياحة وتحقيق الأمن القومى، فإن معظم الأبحاث والدراسات تُركِّز على دراسة الجانب الأمنى أو التهديدات الأمنية التى يتعرض لها السياح، وعلى تأثيرات الأحداث ذات الصلة مثل الهجمات الإرهابية، فى الوقت الذى يتم إغفال الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن أن تُسهم السياحة من خلالها فى تحقيق القوة الشاملة للدولة وتعظيم قدراتها. لذلك، فإن فهم العلاقة المترابطة بين السياحة والأمن القومى يُعَدُّ أمرًا بالغ الأهمية لواضعى السياسات والأكاديميين على حد السواء.

أهداف الدراسة :

من خلال استكشاف التفاعل المتبادَل بين هاتين المسألتين- السياحة والأمن القومى-، من الممكن تحديد أفضل الإستراتيجيات لتعزيز النمو السياحى المستدام مع الحفاظ على الأمن القومى. ومن ثَمَّ يهدف هذا البحث إلى

تنـاول هـذه الفجوة البحثيـة- المشار إليها- فـى مصر، وعلى وجه التحديد، يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **إبـراز دور السياحـة كأداة مساهمـة لتعزيـز الأمـن القومى على المستوى الخارجى:**
  - تعزيز القوة الناعمة.
  - تعزيز السلام.
- **توضيـح دور السياحـة كأداة مساهمـة لتعزيـز الأمـن القومى على المستوى الداخلى:**
  - السياحة والاستقرار الاجتماعى.
  - السياحـة وتعزيـز القـدرات الاقتصاديـة والأمـن الاجتماعـى (الحد مـن الفقـر، التنميـة الاقتصادية المحلية، تمكين الفئات الضعيفة، الحد من أوجه عدم المساواة).
- **إلقاء الضوء على مفهوم وأبعاد الأمن السياحى.**
- **تحليـل مساهمـة السياحـة فـى تعزيـز الجوانـب الاقتصادية والاجتماعية للأمن القومى فى مصر.**
- **تحليل التكاليف الاقتصادية لتحديات الأمن السياحى فى مصر.**

منهج الدراسة :

تـم اتبـاع المنهج الوصفـى التحليلى من خـلال استعراض الأدبيـات السابقـة، ودراسـات الحالة حول السياحـة ومكونات الأمن القومى، فضلاً عن تحليل البيانات الثانوية والإحصاءات ذات الصلـة بموضـوع الدراسـة. مـن خـلال تحقيـق أهداف الدراسـة، سَيُسْهِـم هـذا البحث فى فهـم أفضـل للعلاقة بين السياحـة والأمـن القومـى فـى مصر، وهـذا بـدوره سيساعد صانعى السياسات على تطوير إستراتيجيات فعالة لتعزيز النمو السياحى المُستدام مع الحفاظ على الأمن القومى.

● الدراسات السابقة :

١- مفهـوم الأمـن القومـى:

لقـد حَظِـىَ الأمن القومـى باهتمـام كبير فـى العديد من الدراسـات والأبحاث الأكاديمية؛ حيث قام باحثون من مختلف التخصصـات بدراسـة الجوانـب المختلفـة للأمـن القومى. وبشـكل عام يمكن تصنيـف الأدبيات حول الأمـن القومى إلى أربـع فئـات: **المدخل النظـرى، التحليـل التاريخـى، دراسات الحالة، وتحليل السياسات.**

حيث تسعى الدراسات التى تُركز على **الرؤى النظرية** حول الأمن القومى إلى فهم طبيعـة الأمن القومى وعلاقته بمفاهيم أخـرى مثـل السلطة وسيـادة الدولـة والعولمة، وتُعَـدُّ النظرية الواقعيـة من أبـرز نظريات دراسـة الأمن القومـى التى تتبنى دور القـوة العسكرية وتـوازن القوى بين الـدول كأسس لحماية الأمـن القومى للدول[١]. وبالإضافة إلـى ذلك، هناك نظريات أخرى فى مجال الأمن القومى مثل النظرية الليبرالية والبنائية والنقدية، التى تدرس دور العوامل غير العسكرية مثل الترابط الاقتصـادى والهويـة الاجتماعيـة فـى تشكيل الأمـن القومى. وفـى هـذا الصدد يمكـن فهم الأمـن القومى من خـلال تناول خمسة جوانب: **العسكرى، السياسى، الاقتصادى، المجتمعى، والبيئـى**، وقـد أكَّـد أن كل هـذه الجوانب مترابطـة وتُسهم فى تشكيـل الأمـن القومـى للدولـة [٢] . هذا، وتسعـى التحليلات التاريخيـة للأمـن القومـى إلـى فهـم كيـف شَكَّلـت العوامـل المختلفة، مثل الأيديولوجيـات السياسية والأنظمة الاقتصادية والإستراتيجيات العسكرية، الأمن القومى بمرور الوقت.

وتبحـث الدراسـات التـى تعتمـد علـى مدخـل التحليـل التاريخى فى تداعيـات تأثير أحداث مثل الحروب والصراعات والمفاوضات الدبلوماسية على الأمن القومى [٣] .

ويُركـز **مدخل دراسات الحالة** فى مجال الأمن القومى على تلـك المتعلقة بحالات أو قضايا محـددة ترتبط بتأثير الإرهاب أو دور الأسلحـة النووية فى تشكيل الأمن الدولى. وتُعَدُّ دراسات الحالة مفيدة لفهم تعقيدات الأمن القومى فى سياقات مختلفة ولتحديـد أفضـل الممارسـات لمواجهـة تحديات معينـة تتعلق بالأمن القومى [٤] .

أما مدخل **تحليل سياسات الأمن القومى** فيتناول تحليل فعاليـة سياسات الأمـن القومى ومجـالات التحسين الناتجة عـن هذه السياسـات، وغالبًا، ما تعتمد هـذه الدراسات على دور الحكومـات والجهات الفاعلة الأخرى فى تنفيذ سياسات الأمن القومى، فضلاً عـن تأثير هذه السياسات على مختلف أصحاب المصلحة [٥] .

ويتضح ممـا تقدم أن هناك ثلاثة اتجاهـات لمفهوم الأمن القومـى: استراتيجى، استراتيجى اقتصـادى، وتكاملى. ووفقًا للاتجـاه التكاملى يمكـن تعريف الأمـن القومى بأنـه " **تأمين كيان الدولة من المتغيرات التى تهددها من الداخل والخارج، وتأميـن مصالحها الحيوية، وتهيئـة الأوضـاع الملائمـة لتحقيـق أهدافها وغاياتها التى يُحددهـا الاستقرار السياسى والتماسك الاجتماعى والتنمية الشاملة**" [٦].

وبذلـك، فإن مفهـوم الأمـن القومى فى الوقـت المعاصر ينبغـى تناولـه ضمـن إطار مغايـر للنظـرة التقليديـة، حيث يرتبـط الأمن القومى بعدة قطاعات أخـرى غير عسكرية تُعَدُّ

أساساً للبناء والتنمية للدولة [٧] . بمعنى أن تحقيق الأمن القومى بهذا المفهوم المُعاصر، يتطلب ضرورة بناء القدرات الاقتصادية والتنموية.

وعلى نحو متصل وكما سبق الإشارة، فالعلاقة المباشرة بين أهداف التنمية والأمن القومى تُسهم فى تعزيز الاندماج الاجتماعى، والاستدامة البيئية التى بدورها تُقلل من مخاطر الصراع وتُعزِّز الاستقرار على المدى الطويل. ومن ثَمَّ يمكن تطوير سياسات وإستراتيجيات فعَّالة لاستخدام أهداف التنمية المُستدامة لتعزيز الأمن القومى وبناء السلام، مع معالجة التحديات العالمية مثل التغيُّر المُناخى والأوبئة. ففى دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى [٨] عن العلاقة بين أهداف التنمية المُستدامة وبناء السلام فى البُلدان المتضررة من النزاعات، تم التوصل إلى أن كلاً من السلام والأمن اللذين يمكن تحقيقهما يمثلان عنصرين أساسيين فى تعزيز التماسك الاجتماعى والقدرة على الصمود فى مجتمعات ما بعد الصراع، وهذا قد يتحقق بتطبيق سياسات سياحية سليمة.

وفى ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الأمن القومى مفهوم شامل وديناميكى يتضمن مجموعة واسعة من العناصر والأبعاد، ويتطلب نهجًا تكامليًا وإستراتيجيًا لضمان سلامة ورفاهية الدولة ومواطنيها. وفى هذا تُشير معظم الكتابات إلى أن **هناك أبعادًا رئيسة تُشكِّل الأمن القومى لأى دولة، وهى: الاستقرار السياسى، القوة العسكرية، الأمن الاقتصادى، أمن الطاقة، الأمن السيبرانى، الأمن البيئى، التماسك الاجتماعى، والأمن الصحى.** وبالنظر إلى هذه الأبعاد الخاصة بالأمن القومى نجد أن السياحة لديها القدرة على الإسهام فى دعم وتعزيز معظم أبعاد الأمن القومى لأى دولة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، نظرًا لكونها ظاهرة اجتماعية وثقافية واقتصادية تعتمد على وتؤثر فى الاقتصاد والبيئة والمجتمعات المُضيفة والوجهات والزوار أنفسهم. فضلاً عن دور السياحة المحورى فى دعم جهود الدولة للحفاظ على الأمن القومى من خلال إسهاماتها فى تحقيق أهداف التنمية المُستدامة، حيث يبرز المدخل التنموى للسياحة المُستدامة التى تراعى تمامًا آثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الحالية والمستقبلية، وتلبية احتياجات الزوار، والصناعة، والبيئة، والمجتمعات المضيفة. وهذا يتحقق من خلال ما تقدمه السياحة من حيث الاستخدام الأمثل للموارد البيئية، واحترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، وفى الوقت نفسه ضمان منافع اقتصادية مُجدية وطويلة الأجل. وهذه بالطبع لها انعكاسات مباشرة على الأبعاد ذات الصلة للأمن القومى. ونستعرض فيما يلى الدور الذى يمكن أن تُسهم به السياحة لتعزيز الأمن القومى خارجيًا وداخليًا.

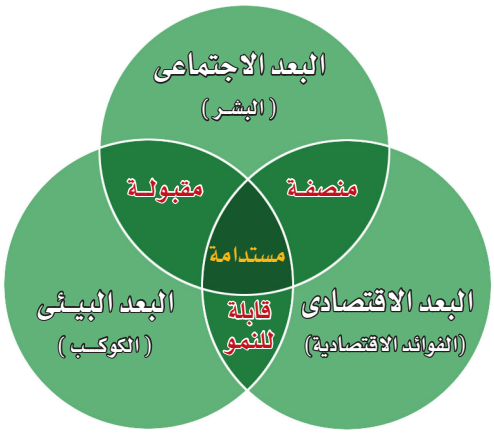

شكل (١)
أبعاد السياحة المستدامة ذات الصلة بأبعاد الأمن القومى

٢- دور السياحة كأداة مساهمة لتعزيز الأمن القومى على المستوى الخارجى

أولاً- السياحة كأداة فعالة لتعزيز القوة الناعمة

أصبحت السياحة والقوة الناعمة متشابكتين بشكل متزايد فى السنوات الأخيرة، حيث تعتمد البلدان على السياحة لإظهار صورة إيجابية عن نفسها وتعزيز تأثيرها فى المجتمع الدولى. وتشير **القوة الناعمة** إلى قدرة الدولة على التأثير على الآخرين من خلال ثقافتها وقيمها وسياساتها وليس من خلال الوسائل العسكرية أو الاقتصادية. وقد أجريت الدراسة الأولى حول السياحة والقوة الناعمة بواسطة Nye، الذى صاغ مُصطلح "**القوة الناعمة**" وذكر أن الدول يمكن أن تستخدم جاذبيتها الثقافية والأيديولوجية لتحقيق أهدافها فى العلاقات الدولية، مؤكدًا أن السياحة هى أداة رئيسة لإبراز ذلك لما تتيحه من عرض تراثها الثقافى وتقاليدها وقيمها للعالم [٩] . كما أكدت دراسة حديثة عن العلاقة بين السياحة والقوة الناعمة فى الصين، أن الحكومة الصينية تستثمر بكثافة فى تطوير البنية التحتية للسياحة وتعزيز التبادل الثقافى والتفاهم لجذب الوافدين الدوليين، بما يُمكِّن من تعزيز القوة الناعمة للصين فى المجتمع الدولى [١٠] . وقد ناقشت دراسات بعض الدول تأثير السياحة على السياسة الخارجية، من خلال استخدام السياحة كأداة للقوة الناعمة، مثل تركيا وماليزيا [١١] . وفى دراسة عن السياحة

فـى الاتحاد الأوروبى تم تأكيد أن تطويـر ممارسات السياحة المُستدامـة تعزز أهداف قوته الناعمة التى تُسهم بدورها فى الاستقرار الإقليمى، ومن ثَمَّ فى المجتمع الدولى [١٢] .

ثانيًا - السياحة كأداة لتعزيز السلام

لقـد تمـت دراسة العلاقـة بيـن السياحة وتحقيـق السلام علـى نطاق واسـع فى الأدبيات، حيث قـام العديد من الباحثين بمراجعـة دور السياحـة فى تعزيز السلام وفـى حل النزاعات، وكيـف يمكـن للسياحة أن تقوى العلاقات بيـن الدول من خلال تعظيـم الاحتـرام المتبادل والتفاهـم بين الشعـوب. وفى هذا السيـاق، قام باحثون بدراسة الأمر فـى شبه الجزيرة الكورية، وخَلَصـوا إلى أن السياحة يمكن أن تلعـب دورًا رئيسًا فى تعزيز السـلام والمصالحة من خلال تعزيز التبادل الثقافى والتفاهم بيـن كوريـا الشمالية والجنوبيـة [١٣] . كما أكـدوا أن مساهمة السياحـة فى خلق فرص العمل البديلة للشباب تقلل من مخاطر الصـراع بين الدولتين. وقـد تناولت بعض الدراسات الأخرى أهداف التنميـة المُستدامة (SDGs) وتأثيرها على السلام، فوجـدت أن السياحة يمكن أن تحقق **الهدف السادس عشر من الأهداف الأممية للتنمية المستدامة** بشأن تعزيز المجتمعات السلميـة والشاملـة بما يضمـن استتاب الاستقـرار الاجتماعى ويساعـد فى حل النزاعات، خاصة فى منطقـة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [١٤] . وقد أشارت منظمة السياحة العالمية فى هـذا الشأن بعد إجراء عديد مـن اللقاءات مع أفراد من شعوب مختلفة تمثل خلفيات ثقافية وعرقية ودينية متنوعة، أن الارتقاء بقيم ثقافة التسامح والسلام واللاعنف والمواطنة يساعد على الحـد من العنـف والنزاعات مـع توطيد السـلام، ويتيح توفير مـوارد العيش للمجتمعـات المحليـة وتعزيز الهويـات الثقافية وتحفيـز أنشطة ريادة الأعمال [١٥] ، ومـن ثَمَّ كل هذه العوامل تصُب فى مصلحة الأمن القومى للدول.

٣- دور السـياحة كأداة مسـاهمة لتعزيـز الأمـن القومى على المستوى الداخلى

أولاً- السياحة والاستقرار الاجتماعى

تؤكد الدراسات مساهمة السياحـة فى التنمية الاقتصادية ودعـم عمليات الحفاظ علـى التراث الثقافى بمـا ينعكس على تعزيز الهويـة الاجتماعية والثقافية للمجتمعـات المحلية[١٦]. ففـى دراسة عـن تركيـا خاصـة بالسياحـة المحليـة، استنتج الباحـث أن السياحة تساعد فى تمكين المجتمعات المحلية من خلال توفير الفرص الاستثمارية وتعزيز التبادل الثقافى وتأكيد الهويـة الاجتماعيـة والانتمـاء [١٧]. وعلى نحـو متصل أشارت دراسـة تهتم بالعلاقة بين السياحـة والاستقرار الاجتماعى فى الـدول الجُزُرية الصغيـرة إلى أن السياحة مـن خلال الحفاظ على المـوارد الطبيعيـة وتحقيق التنميـة المُستدامـة، وحماية التـراث والهوية والقيـم الموروثة بالمجتمعـات المحلية، تعمل على الحد من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية [١٨].

ثانيًـا- السـياحة وتعزيـز القـدرات الاقتصـادية والأمـن الاجتماعى

لأن السياحـة تُعَـدُّ محـركًا مهمًا للنمو الاقتصـادى وتُسهم فـى تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية، فيظهر دورها فى تعزيز القدرات الاقتصادية والأمن الاجتماعى فى الآتى:

- **دور السياحـة فـى الحد من الفقـر:** أظهرت العديد من الدراسـات أن السياحـة فـى الدول المضيفـة تُسهم فى توفيـر فرص العمل، وزيـادة مستويات الدخـل، وتعزيز النمو الاقتصادى بما يُخفِّض معدلات الفقر بنسبة تصل إلى ٥٪ فى بعض الحالات [١٩] . كما أبرزت دراسة أخرى أن السياحـة تستطيع تشغيل ذوى المهـارات المنخفضة وتوفـر فرصًا لريادة الأعمال، ممـا يساعد فى الحد من الفقر [٢٠].
- **دور السياحـة فـى تعزيـز التنمية الاقتصاديـة المحلية:** للسياحـة أيضًـا دور مهم فـى تعزيز التنميـة الاقتصادية المحليـة فـى البلـدان النامية. فقـد تولـد طلبًـا علـى مجموعة واسعة مـن السلع والخدمات، مما يتيح لأصحاب المشروعـات والأعمـال التجاريـة المحليـة مجـالاً لبيـع منتجاتهـم المحلية. وقد أثبت بعض الباحثين أن السياحة محفـز جيد للصناعـات والحـرف اليدوية وفـى الزراعة لإنتاج الغذاء الذى يحتاجه السائحون [٢١] .
- **إمكانـات السياحة لتمكين الفئـات الضعيفة:** وعلى صعيد آخر، نجـد أن السياحة توفر الفرص لمشاركة الفئات الأقل حظًـا مـن نسـاء وشبـاب وذوى الهمم فـى سلسلـة القيمة السياحية، حيث تفتح مجالات متنوعة للعمل، وتخلق وظيفة واحـدة مـن أصل كل عشـر وظائـف متاحة فـى الاقتصاد العالمى وبخاصة لفئات الشباب والنساء [٢٢] .
- **مساهمة السياحة فى الحد من أوجه عدم المساواة:** على الرغـم من وجود العديد مـن الآراء التى تـرى أن السياحة يمكـن أن تؤدى إلـى تفاقم أوجه عدم المسـاواة فى الدخل مـن خلال محدوديـة الوظائف ذات الأجـور المرتفعة التى تطرحهـا، وارتفـاع أعـداد المشتغلين بصـورة غير رسمية منخفضـة الأجر، فإن هناك دراسـات متعددة أثبتت عكس

ذلك. فقد أكدت الدراسات التى تؤيد أهمية السياحة فى الحد من أوجه عدم المساواة أن إدماج السكان المحليين فى عملية التنمية السياحية وتعزيز المكون المحلى فى عمليات التشغيل السياحى، فضلاً عما يمكن أن تقوم به الحكومات من توفير فرص متساوية لجميع فئات المجتمع كلها أدوات تعزز تكامل السياحة مع القطاعات الأخرى بما فى ذلك التعليم والتدريب [٢٣].

٤- مفهوم وأبعاد الأمن السياحى

مما لا شك فيه أن خطر الإرهاب العالمى عَقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة وتبعاته على مستوى السياحة والطيران، وغير ذلك من الهجمات العنيفة ضد السياح فى وجهات سياحية متفرقة حول العالم أبرزت أهمية مفهوم الأمن السياحى كواحد من أهم قضايا الأمن القومى فى جميع أنحاء العالم. فقد تلاحظ أن ارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية وجرائم العنف المرتكبة ضد السياح فى الوجهات المختلفة فى أرجاء المعمورة التى لم تَسلم منطقة فى العالم منها خلال العقدين الماضيين، إلى جانب التطور التكنولوجى الذى سمح بنقل الخبر والحدث فور وقوعه دفع إلى تغيير النظرة على الأمن السياحى واعتبارها قضية تنموية مهمة لصانعى السياسات[٢٤] . فأى عمل إرهابى يكون له تبعات مباشرة على صناعة السياحة سواء بتراجع الحركة السياحية أو توقُّف الطيران أو غلق المجال الجوى فى منطقة ما مسببًا أثرًا مباشرًا على الاقتصاد وأيضًا غير مباشر على السياسة العامة للدولة ومن ثمَّ حياة الأفراد فى الوجهة المُتضررة. لذا، فإن تهيئة الظروف للسائحين ليشعروا بالأمان والسلامة فى أثناء رحلاتهم أمر بالغ الأهمية لنجاح العديد من الوجهات. وهذه ليست مهمة سهلة لأن العولمة قد عرَّضت صناعة السياحة لمجموعة واسعة من المخاطر، من بينها الإرهاب. وفى هذا السياق، فقد تم إجراء أبحاث سياحية واسعة النطاق حول تأثير المخاطر الأمنية ومخاوف السلامة على الصورة الذهنية للوجهات السياحية، وعلى اتخاذ قرار السفر لدى السياح المحتملين، وكذلك أنماط السفر الدولى. وعند الحديث عن مفهوم الأمن فى السياحة ينبغى التمييز بين السلامة الشخصية وهى أمان السياح Safety والأمن السياحى Security. فبالرغم من أن كليهما ينطوى على حماية السياح فإن السلامة الشخصية قد تعنى غير المقصودة مثل (الحرائق، الحوادث المرورية، التسمم الغذائى)، على عكس الأمن السياحى الذى يرتبط عادة بنيات إيذاء مُتعمَّدة تستهدف السياح [٢٥]. إلا أنه لنجاح التجربة السياحية لابد من توفير كل من الأمان والأمن السياحيين بمفهومهما الواسع الذى يستهدف القضاء على المخاطر وحماية السائح من الأذى.

● تحليل مساهمة السياحة فى تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأمن القومى فى مصر

١- مؤشرات الأهمية الاقتصادية للسياحة فى الاقتصاد القومى

تمثل السياحة فى مصر عنصرًا من أهم عناصر الاقتصاد القومى للحجم الكبير نسبيًا من توليد الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة، وللدور الذى يضطلع به قطاع السياحة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وخلق فرص العمل الجديدة. ومما لا شك فيه أن النمو السريع فى حركة السياحة الدولية إلى مصر فى العقدين الأخيرين يرجع إلى الأولوية الكبيرة التى توليها الدولة للسياحة ودعمها المستمر لهذا القطاع، وتطوير مناطق جديدة والتوسع فى مشروعات البنية التحتية والفوقية المرتبطة بالسياحة فى ظل زخم الحركة السياحية العالمية. هذا، وتجدر الإشارة إلى أن ما تم إنجازه خلال السنوات السبع الماضية من مشروعات قومية كبرى من طرق تُيَسِّر الوصول من مقصد إلى آخر وتوفِّر الوقت والأمان إلى جانب ضم ثلاثة مطارات سياحية جديدة وافتتاح مشروعات أثرية ضخمة وإقامة مدن حديثة متطورة يبرهن على ذلك بشكل واضح [٢٦] .

ويتضح من الشكل التالى تطوُّر حركة السياحة الوافدة إلى مصر حيث ارتفعت من ٣,١ مليون سائح عام ١٩٩٥ إلى ٥,٢ مليون سائح فى عام ٢٠٠٠ إلى أن وصلت إلى ١٤,٧ مليون سائح عام ٢٠١٠ الذى يُعدُّ عام الذروة، وذلك مرورًا بأحداث أمنية خالصة سواء محلية أو إقليمية أو دولية، ثم حدوث تذبذب يرجع إلى ثورة ٢٠١١ وتبعاتها، ثم أزمتى الكوفيد-١٩ والحرب الروسية الأوكرانية التى أصابت العالم، وصولاً إلى عام ٢٠٢٢ وتحقيق ١١,٧ مليون سائح.

فيلاحظ أنه من بين الأزمات التى أدت إلى آثار سلبية كبيرة على النشاط السياحى فى مصر ما يلى:

- **حادث الأقصر (١٩٩٧)**: انخفاض فى عدد السائحين الوافدين بنسبة ١٢,٥٪ فى عام ١٩٩٨، وبنسبة ٣١,٢٪ فى الإيرادات السياحية.
- **أحداث ١١ سبتمبر (٢٠٠١)**: انخفاض عدد السائحين بنسبة ١٦,٤٪، وبنسبة ١٢,٥٪ فى الإيرادات مقارنة بعام ٢٠٠٠. وكان التعافى سريعًا فى عام ٢٠٠٢ حيث ارتفع عدد السائحين إلى ٥,٢ مليون سائحًا بنسبة زيادة ١٣٪ مقارنة بعام ٢٠٠١.

شكل (٢) تطور حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٢٢

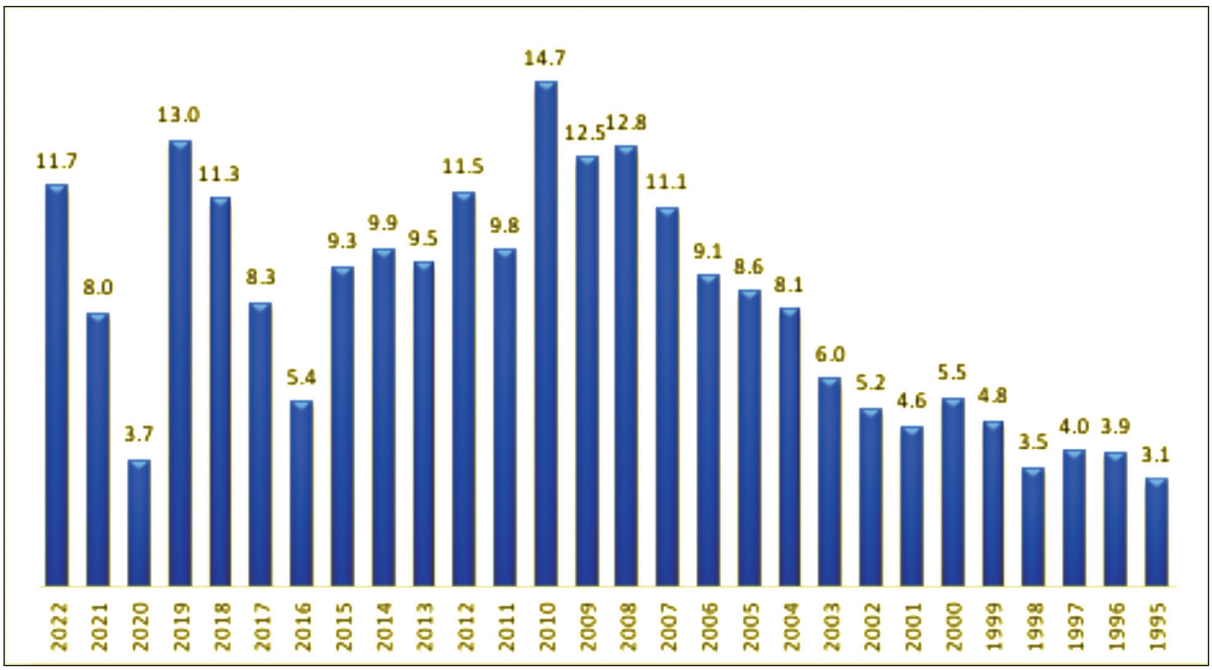

المصدر: وزارة السياحة والآثار، إحصاءات السياحة الوافدة إلى مصر، سنوات متعددة.

- **الأزمة المالية العالمية** (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩): انخفاض عدد السياح الوافدين فى عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٣٪ وبنسبة ٢,١٪ فى الإيرادات.
- **ثورة ٢٥ يناير** (٢٠١١): انخفاض بنسبة ٣٣٪ فى عدد السائحين، وانخفاض فى الإيرادات قدره ٢٩,٦٪
- **ثورة ٣٠ يونيو** (٢٠١٣): انخفاض بنسبة ١٧,٩٪ فى عدد السائحين، وبنسبة ٣٩,٢٪ فى الإيرادات.
- **حادث الطائرة الروسية** (٢٠١٥): انخفاض عدد السياح بنسبة ٤٢,١٪، وانخفاض الإيرادات بنسبة ٥٦,٤٪.
- **جائحة كورونا** (٢٠٢٠): انخفاض عدد السياح بنسبة ٧٢٪، وانخفاض الإيرادات بنسبة ٦٦٪.

ولأن السياحة تُعَدُّ من أهم مصادر توليد النقد الأجنبى فى مصر، فسوف نجد أنه فى السنوات التى لم تشهد أزمات سياحية احتلت السياحة المركز الثانى أو الثالث ضمن مصادر توليد الدخل. وفى السنوات الثلاث الأخيرة جاءت فى المركز الثالث متقدمة على الصادرات البترولية، ورسوم المرور فى قناة السويس، والدخل الاستثمارى. غير أنه فى سنوات الأزمات السياحية تراجعت السياحة إلى المركز الرابع أو الخامس (جدول ١).

وفى ضوء هذه الأهمية التى تكتسبها السياحة فى مصر كأداة لزيادة حصيلة النقد الأجنبى أصبحت تشكل عاملاً ومتغيرًا رئيسًا فى ميزان المدفوعات، فنجد أنه خلال الـ ١٨ عامًا الأخيرة مثلت الإيرادات السياحية فى المتوسط ٤٢٪ من الصادرات الخدمية فى مصر، ونحو ١٩٪ من إجمالى الصادرات (السلعية والخدمية). هذا، وقد أسهمت فى زيادة فائض ميزان الخدمات بنسبة ٨٢٪ خلال الفترة ٢٠٠٥/٠٤- ٢٠٢٢/٢١، كما أسهمت فى تغطية العجز فى الميزان التجارى بنسبة ٣٢٪ خلال الفترة المشار إليها. ونظرًا لأن قطاع السياحة قد حقَّق فى العام المالى ٢٠١٩/١٨ رقمًا غير مسبوق فى حجم الإيرادات السياحية (١٢,٦ مليار دولار)، فنجد أن السياحة قد شكَّلت فى هذا العام ٥١٪ من الصادرات الخدمية وأسهمت فى ميزان الخدمات بنسبة ٩٦٪، كما مثَّلت ٢٤٪ من اجمالى الصادرات وغَطَّت نحو ٣٣٪ من عجز الميزان التجارى فى ذات العام، فى حين أنها خلال سنوات الأزمات كانت مساهمة السياحة فى تغطية عجز الميزان التجارى قليلة للغاية، كما يوضحها (جدول رقم ٢).

السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومى المصرى

أ.د. عادلة رجب أ.د. أحمد محمد رجب

جدول (١) المصادر الرئيسة للنقد الأجنبى فى مصر (مليار دولار)

العام	الإيرادات السياحية	تحويلات العاملين بالخارج	رسوم المرور فى قناة السويس	الصادرات البترولية	الصادرات الأخرى	متحصلات دخل الاستثمار	ترتيب السياحة
2005/04	6.4	4.3	3.3	5.3	8.5	0.9	2
2006/05	7.2	5.0	3.6	10.2	8.2	2.0	3
2007/06	8.2	6.3	4.2	10.1	11.9	3.0	3
2008/07	10.8	8.6	5.2	14.5	14.9	3.3	3
2009/08	10.5	7.8	4.7	11.0	14.2	1.9	3
2010/09	11.6	9.8	4.5	10.3	13.6	0.8	2
2011/10	10.6	12.6	5.1	12.1	14.9	0.4	4
12/2011	9.4	18.0	5.2	11.2	13.8	0.2	4
2013/12	9.8	18.7	5.0	13.0	14.0	0.2	4
2014/13	5.1	18.5	5.4	12.4	13.7	0.2	5
14/2015	7.4	19.3	5.4	8.9	13.4	0.2	4
2016/15	3.8	17.1	5.1	5.7	13.0	0.4	5
2017/16	4.4	21.8	4.9	6.6	15.1	0.5	5
2018/17	9.8	26.4	5.7	8.8	17.1	0.8	3
2019/18	12.6	25.2	5.7	11.6	16.9	1.0	3
19/2020	9.9	27.8	5.8	8.5	17.9	0.9	3
20/2021	4.9	31.4	5.9	8.6	20.1	0.6	5
21/2022	10.7	31.9	7.0	18.0	25.9	1.0	4

جدول (٢) أثر السياحة فى ميزان المدفوعات فى مصر

العام	نسبة السياحة من الصادرات الخدمية	نسبة السياحة من إجمالى الصادرات السلعية والخدمية	مساهمة السياحة فى زيادة فائض ميزان الخدمات	مساهمة السياحة فى تخفيض عجز الميزان التجارى
2005/04	46%	23%	79%	62%
2006/05	47%	21%	94%	60%
2007/06	47%	21%	79%	50%
2008/07	45%	20%	80%	46%
2009/08	48%	22%	85%	42%
2010/09	51%	25%	79%	46%
2011/10	49%	22%	76%	39%
2012/11	46%	21%	78%	28%
2013/12	44%	20%	78%	32%
2014/13	29%	12%	61%	15%
14/2015	34%	17%	69%	19%
2016/15	23%	11%	58%	10%
2017/16	28%	12%	78%	12%
2018/17	46%	21%	88%	26%
2019/18	51%	24%	96%	33%
19/2020	46%	21%	110%	27%
20/2021	30%	11%	95%	12%
21/2022	40%	15%	96%	25%

المصدر: البنك المركزى المصرى، بيانات ميزان المدفوعات، سنوات متعددة.

وفيما يتعلق بمساهمة السياحة فى الناتج المحلى الإجمالى، يلاحَظ أنه فى كثير من السنوات حققت السياحة أعلى معدلات نمو على المستوى القومى وعلى المستوى القطاعى، حيث تراوحت المساهمة المباشرة لقطاع الفنادق والمطاعم طبقًا لبيانات وزارة التخطيط ما بين ١,٨٪ و٣,٨٪ خلال الفترة ٢٠٠٥/٠٤- ٢٠٢٢/٢١ كما يوضحها شكل (٣) التالى. وبالنظر إلى البيانات الموضحة فى الشكل نجد أنها لم تكشف عن التغيرات الفعلية الناجمة عن أى من الأزمات التى واجهها قطاع السياحة، كما يتبين أنه فى بعض السنوات لا يمكن ملاحظة علاقة سببية بين الارتفاعات والانخفاضات فى اتجاه الحركة السياحية ومساهمة نشاط الفنادق والمطاعم فى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر خاصة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٩.

شكل (٣) تطور مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم فى الناتج المحلى الإجمالى

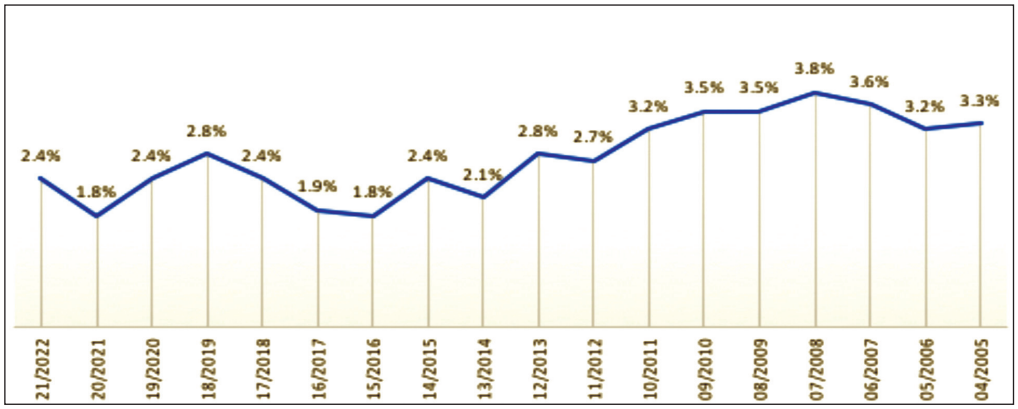

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات الناتج المحلى الإجمالى، سنوات متعددة.

وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة قطاع الفنادق والمطاعم لا يُعبِّـر عن المساهمة الاقتصادية الحقيقية للسياحة، حيث تُحسـب هذه المساهمة الحقيقيـة للقطاع السياحى ككل من خلال الحسـاب الفرعى للسياحـة Tourism Satellite Account والـذى مـن خلالـه تـم حسـاب المساهمـة المباشـرة للسياحة فى الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٧,٥٪ عـام ٢٠١٠ [٢٧]، لكـن يلاحـظ تراجعه بنسبـة ٤,٢٥٪ فى عـام ٢٠١١ بسبب "ثـورة ٢٥ يناير" لتسجـل نسبة مساهمة قـدرت بنحو ٣,٤٪. وفى عام ٢٠١٢، ارتفعت هذه المساهمة بنسبة ٩,١٨٪ لتصبح ١,٥٪، قبل أن تنخفض مجددًا بنسبة ١,٢٧٪ فـى عـام ٢٠١٣ لتصبـح ٧,٣٪. وفـى عـام ٢٠١٤، ارتفعـت بنسبـة ١,٨٪، ثـم انخفضـت بنسبـة ٥,١٧٪ فى عـام ٢٠١٥ لتسجل ٣,٣٪. وهذا التبايـن يعكس بوضوح أثر الصدمـات التى يتعرض لها قطـاع السياحة وحجم تأثيرها فى المساهمة الاقتصادية له.

٢- السياحة والشمول الاجتماعى والحد من الفقر فى مصر: منطقة دهشور التراثية نموذجًا

يُعَـدُّ مشـروع تنمية المجتمع فـى موقع التـراث العالمى بدهشـور أحـد أهم المبـادرات الناجحة فى تعزيـز التنمية المُستدامة القائمة على السياحة، والإدارة الثقافية والبيئية، وزيـادة فرص توليـد الدخل بين المجتمعـات المحلية. فتُعَدُّ منطقة دهشور منطقـة مُسجَّلة ضمن مواقع التراث العالمى وتضـم خمس قرى صغيـرة ويقطنها نحـو ٤٠ ألف شخص. تـم إطلاق مشروع تنمية المجتمع المحلى بدهشور (٢٠٠٩-٢٠١٣) وهى مبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية وخمس وكالات تابعة للأمم المتحدة – (**منظمة السياحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسكو، ومنظمـة اليونيدو**). ويهدف المشروع إلى حماية منطقة الأهرامـات ونظامها البيئى ومجتمعاتها، وتحسيـن سُبُـل العيش، وظـروف العمل للسـكان المحليين مـن خلال تنفيـذ الأنشطة وتطويـر المشروعـات المتناهية الصغـر والصغيرة والمتوسطة الهادفـة لتوليد فرص العمل مع التركيز بشكل خاص على خلق فرص للنساء والشباب.

وقـد أسهم هذا المشروع فى المساهمـة فى تحقيق العديد مـن أهـداف الأمن القومى أهمهـا الشمـول الاجتماعى وتوفير فرص العمـل والحـد من الفقـر [٢٨]. فقـد تم خلـق أكثر من ٥٥٠ وظيفـة دائمـة و٣٥٠ وظيفـة مؤقتة خلال هـذا المشروع، قابلـة للنمو بعد انتهاء المشـروع، حيث ستستمر بعض الأنشطة والوحـدات المتخصصـة المنشأة حديثًا فـى تقديم الخدمات السياحية. كما تم إنشاء منتدى التنمية الاقتصادية المحلية فى

شكل (٤) السيدات اللاتى تم تأهليهن فى مجال الحرف اليدوية ضمن مبادرة دهشور لتنمية المجتمع المحلى

Source: UNWTO. "Tourism for Development – Volume II: Good Practices", UNWTO, Madrid (2018), 15

دهشور لتمكين مشاركة المجتمع فى تحديد الأولويات المشتركة للمنطقة للاستفادة من الخبرات المتراكمة للمشروع. ويحافظ المنتدى على الروابط التى تم بناؤها مع التجار والمصممين والمعارض التجارية لإنتاج وتسويق الحرف اليدوية من دهشور. كما تم إنشاء وحدة تنسيق السياحة داخل منتدى التنمية الاقتصادية المحلية لتعيين واعتماد وتنظيم عمل المرشدين السياحيين المحليين.

وقد أسهم المشروع فى تعزيز فرص العمل فى الصناعات الإبداعية والسياحة الثقافية خاصة للنساء. فتم تنفيذ برنامج بناء القدرات والتدريب على نطاق واسع فى عدد من القطاعات المتعلقة بالسياحة وتطوير الأعمال. على سبيل المثال، تلقى أكثر من ٣٥٠٠ من أعضاء المجتمع المحلى تدريبات فى الأنشطة، بالإضافة إلى تدريب خاص على إنتاج وتسويق الحرف اليدوية التقليدية، واللغة الإنجليزية وإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتم تشجيع النساء على المشاركة فى البرامج التدريبية، فارتفع عدد المتدربات من ١٠٪ إلى ٤٠٪. على سبيل المثال، تم تدريب ٣٧٠ امرأة على الحرف اليدوية، ١٠٠ من هؤلاء يعملن باستمرار على إنتاج الحرف اليدوية التى يتم تسويقها من قبل المنظمات غير الحكومية المحلية، مما يوفر دخلًا للنساء المشتركات لأول مرة فى حياتهن. كما تم إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم أكثر من ٣٠٠ قرض ائتمانى صغير للمستفيدين، ٢٥٪ منهم من النساء. وقد بلغ إجمالى هذه القروض ٢٢٠ ألف دولار أمريكى. واللافت للانتباه أن نحو ٤٠٪ من المستفيدين من القروض الصغيرة كانوا من الشباب، وهذه المبادرة تدلل على التأثير الكبير الذى يمكن أن تُحدثه السياحة فى الأبعاد الاجتماعية لمرتكزات الأمن القومى المصرى[٢٩].

● تحليل التكاليف الاقتصادية لتحديات الأمن السياحى فى مصر [٣٠]

تتمثل التكاليف الاقتصادية للأزمات خاصة الأحداث الإرهابية فى الأثر السلبى ليس فقط على عدم تحقيق الخطط والاستراتيجيات التى وضعتها الدولة لهذا القطاع، ولكن على ما تم إنفاقه دون عائد.

أولاً : الأثر على الاقتصاد المصرى

فى عام ٢٠١٠ أطلقت وزارة السياحة فى مصر إستراتيجية التنمية السياحية ٢٠٢٠ مُستهدِفة مضاعفة أعداد السائحين ليصلوا إلى ٢٥ مليون سائح مع زيادة معدلات الإقامة وزيادة الإيرادات السياحية ليصل الانفاق إلى ١٠٠ دولار/ ليلة بعد أن كان ٨٥ دولارًا / ليلة. إلا أن هذه الإستراتيجية توقَّف تنفيذها عقب ثورة ٢٠١١، ثم تم تحديثها عام ٢٠١٥، إلا أنها تم توقُّفها للمرة الثانية عقب القرارات التى اتخذتها الدول الغربية وروسيا إثر حادثة سقوط الطائرة الروسية وما تلاها من تحذيرات دولية. **وقد ظهر هذا جلياً فى:**

أ ـ الأثر على ميزان المدفوعات:

هناك أثران على ميزان المدفوعات أحدهما أولى أو مباشر والثانى ثانوى غير مباشر:

- **الأثر الأولى:** الانخفاض فى النقد الأجنبى لما يَقرُب من ٦٠٪ نتيجة توقُّف الحركة السياحية، من أهم الدول المصدرة للسياحة إلى مصر أوروبا الغربية وروسيا. وقد أدى ذلك إلى تقليل المساهمة فى تخفيض عجز الميزان التجارى.
- **الأثر الثانوى:** تدنى متحصلات النقد الأجنبى للقطاعات الأخرى، مثل الفنادق والمطاعم ومحلات بيع المنتجات الجلدية، والهدايا التذكارية، والنقل نظير عدم الطلب على المنتج السياحى.

ب ـ الأثر على الاستثمارات:

لا شك فى أن انخفاض الحركة السياحية انعكس على حجم الاستثمارات خاصة الاستثمار الأجنبى المباشر الذى توقف فى مشروعات البنية الفوقية مثل الفنادق، المطاعم، النقل السياحى وصاحَبه تذبذُب العملة قبل قرارات التعويم للجنيه المصرى وتخفيض قيمة العملة الذى ساعد على جذب مزيد من الحركة السياحية.

فبالنظر إلى الاستثمارات السياحية التى نُفِّذت فى قطاع السياحة لتحقيق مُستهدَفات الدولة حتى عام ٢٠١٩، فسوف نجد أن هذه الاستثمارات لم تمثل سوى ٤٪ من حجم الاستثمارات المُنفَّذة، و١٣٪ من حجم الاستثمارات فى قطاع الخدمات فى الدولة. كما بلغ معدل نمو الاستثمارات فى قطاع الفنادق والمطاعم نحو ٢٢٪، وتزايدت حجم الطاقة الإيوائية العاملة لتصل إلى نحو ٢٠٠ ألف غرفة، إلى جانب ١٩١ ألف غرفة تحت الإنشاء موزعة جغرافيًا على المناطق السياحية فى تناسُب مع حجم الطلب على المقاصد. فاستحوذت كل من محافظة جنوب سيناء والبحر الأحمر على ما يزيد على ٧٠٪ من الغرف الفندقية فى ظل توفير الدولة تسهيلات ائتمانية، وفى ملكية الأراضى لإعمار

هـذه المناطق مـع دعمهـا بمشروعات بنية تحتيـة كالطرق والمطارات والموانئ وشبكات الكهرباء ومحطات تحلية مياه وغيرها من المنافع العامة لتشجيع الاستثمار ودمج المجتمع المحلى فى النشاط السياحى.

ج ـ الأثر على توفير فرص العمل والدخل القومى:

يُسهـم قطاع السياحة كقطاع كثيف العمالة من حيث تشغيل العمالـة بكل أنواعها من أصحاب المؤهلات العليا أو المتوسطة إلى العمالة غير الماهرة، ومن ثَمَّ فإن توقف السياحة وانخفاض الحركـة الوافدة زاد مـن مشكلة البطالة وآثارهـا السلبية على الاقتصاد. وقد أدَّت الاضطرابـات التى واجهها قطاع السياحة إلى تراجُع مساهمته فـى الدخل القومى الذى يعتمد على ثلاثة محددات أساسية وهى:

- **إنفـاق العامليـن:** فتتأثـر شريحـة كبيرة مـن العمالة المباشرة فى القطاع عند أى تراجُع للسياحة.
- **المتحصـلات السياحية:** تتمثل فى الضرائب والرسوم التى تدخل الخزانة العامة للدولة.
- **المضاعـف السياحـى:** الذى لا يعنـى الأثر المستحث للإنفـاق، حيـث إن كل إنفاق سياحـى لا يقتصر أثره على المبلـغ الذى يتحصـل عليه العامل فـى النشاط السياحـى (أثـر مباشر) ولكن يتعدى ذلـك الأثر إلى أضعـاف المبلغ المُنفَق من خلال إعـادة دورة النقود للعاملين فى القطاع فـى أنشطة اقتصادية بعيدة عن النشاط السياحى.

د ـ الأثر على القطاعات الاقتصادية المصاحبة:

يرتبـط قطـاع السياحـة بقطاعـات أخـرى تقـوم بتوفيـر احتياجاته الأساسية مثل الأكل والشرب، الإنشاءات، النقل، الأثاث... إلى غيره من الصناعات الأخرى التى تُعَدُّ معظمها مـن المشروعات الصغيرة والمتوسطـة، ومن ثَمَّ فانخفاض الحركـة السياحيـة يؤثـر علـى هـذه التشابـكات الأماميـة والخلفيـة بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى إلى جانب تأثيره علـى الجهاز المصرفى من حيث قـدرة المستثمرين على سداد القروض الممنوحة.

هـ ـ الأثر على المجتمع:

يـؤدى انخفاض الحركـة السياحيـة إلـى إخـلال التـوازن الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة من خلال:

١ - **زيـادة حـدة الفقر:** فمـن المتوقع أن تدنِّى السياحة فى كثير من المقاصد خاصة الحدودية سوف يزيد من حدة الفقـر نتيجة لتسريـح العمالة أو توقـف وضعف فرص التشغيـل؛ مما ينعكس أثره مباشـرة على دخول الأفراد مـن العاملين فى القطـاع أو حتى أربـاح المستثمرين، وبالتالى ما يسددونه من ضرائب فتتأثر ميزانية الدولة، ومـن ثَمَّ الإنفاق العام على كثير من الخدمات فتكون له آثار اجتماعية سيئة.

٢ - **انخفاض تكافؤ الفرص:** خاصـة فـى المجتمعـات الحدوديـة فيما يتعلق بتشغيل الفئـات الأقل حظًا سواء فـى التعليم أو الدخل؛ لما يوفره من فرص عمل للشباب ويتيـح تمكين المرأة حيث يمكـن مشاركتها فى الحرف وإنتـاج السلع التراثيـة. ومن جهة أخـرى تسمح طبيعة العمـل السياحى لـذوى الاحتياجـات الخاصـة بإيجاد فرص عمـل مرتبطة بخدمـة الغـرف أو المطبخ وغير ذلك بعد التأهيل والتدريب.

٣ - **ضعف معدلات التنمية** وتأخر تنفيذ الخطط المستهدفة فى التنمية المستدامة.

٤ - **زيادة الرغبة فى الهجرة:** سواء أكانت الهجرة النظامية إلـى دول الخليـج التى بدأت تتعشـ سياحيًا أو الهجرة الداخلية لمواجهـة البطالة فى المقاصد السياحية مما يزيـد مـن التكدس فى العاصمـة أو حتـى الهجرة غير النظامية بحثًا عن العمل فى الخارج.

ثانيًا: الخسائر المالية التى تكبدها القطاع السياحى:

يمكن تقدير الخسائر المالية التى تحملها القطاع السياحى حكومـة ومستثمرين فى مصر خـلال الفترة منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ -التـى شهـدت الاضطرابـات السياسيـة والاقتصاديـة وأعمال العنـف الإرهابية- حتى وقوع حـادث الطائرة الروسية الإرهابـى فى ٢٠١٥ وأثـرت على الحركـة السياحية حتى بداية التحسن فى ٢٠١٨/٢٠١٩ كالتالى:

- خسائـر فى الدخـل السياحـى بالنقد الأجنبـى بإجمالى بمـا يقرب من ٦٤ مليـار دولار أمريكى وهو بين الإيرادات المخططـة فعليًـا ١١٣ مليـار دولار أمريكـى، وبين ما تم احتسابـه من البنك المركزى كإيرادات سياحية فعلية ٤٩ مليار دولار أمريكى.
- التكاليـف المباشـرة للحفـاظ علـى القطـاع متمثلـة فى عمليـات الإحلال والتجديـد للمنشـآت السياحية تحملها القطـاع الخاص بمـا يقرب من ٣ مليـارات دولار أمريكى بمساندة الدولة فى تقديم تسهيلات ائتمانية لضمان عدم توقف العمل السياحي.

- تكلفة أجور العمالة المباشرة على القطاع الخاص بنحو ٧٢ مليار دولار أمريكى وهم ٢ مليون عامل (العمالة الرسمية المُسَجَّلة لدى التأمينات الاجتماعية) فى متوسط الأجر الشهرى والمزايا (٥٠٠ دولار أمريكى /شهر) لمدة ١٢ شهرًا فى ٦ سنوات على اعتبار أن نسب الإشغال فى الفنادق تراوحت فى المتوسط بين ٤٠ و٥٠٪.
- تكلفة أجور العمالة غير المباشرة نحو ٣٦ مليار دولار أمريكى وذلك لتشغيل العمالة الموسمية المُدَرَّبة التى حاول القطاع عدم الاستغناء عنها فى بعض الوقت خاصة فى الإجازات للمصريين (السياحة المحلية) وهم نحو مليون عامل بمتوسط أجر ٥٠٠ دولار أمريكى /شهر فى ١٢ شهرًا خلال ٦ سنوات.
- الحملات التسويقية والترويجية والاشتراك فى المحافل والمعارض السياحية الدولية وإعادة تصميم برامج تحفيز الطيران لتتوافق مع مستجدات الفترة؛ بهدف تحسين الصورة الذهنية لمصر، ولتوجيه رسالة واضحة ومحددة بهدف طمأنة الأسواق المصدِّرة للسياحة إلى مصر بتأكيد استقرار وأمن المقاصد السياحية المصرية، وترحيب مصر المستمر بالاستثمارات الأجنبية فى مجال السياحة، فبلغت هذه الحملات والبرامج ما يقرب من ٥ مليارات دولار أمريكى.
- تكاليف غير مباشرة كانت ستؤول إلى قطاعات أخرى مرتبطة بالسياحة وتُمثل نحو ٢٥ مليار دولار أمريكى وهو الفرق بين الإيرادات التى كان يمكن أن تُحصَّل مثل إيرادات المتاحف والمناطق الأثرية ووسائل النقل خاصة النقل الجوى الداخلى والسكك الحديدية وغيرها؛ حيث إن التكلفة الفعلية لتلك المناطق أو القطاعات ظلت ثابتة؛ حيث لم تُغلق المتاحف والمعابد والمناطق الأثرية أبوابها، وكذلك لم تتوقف وسائل النقل المختلفة وإن خفضت نسب الإشغال لتحتسب تكلفتها فى المتوسط على ما لا يزيد على ٤٠٪.
- تكلفة الخزانة العامة للدولة من تحصيل ضرائب ورسوم على النشاط السياحى وكانت تصل سنويًا إلى ما يقرُب من ٤ مليارات جنيه مصرى وضرائب القيمة المضافة (ضريبة المبيعات آنذاك) وكانت تصل إلى ما يقرُب من ٢ مليار جنيه مصرى وكذلك بالنسبة للضرائب على الدخل من السياحة فكانت تصل إلى ١,٥ مليار جنيه مصرى. وتكون إجمالى الحصيلة نحو ٤٥ مليار جنيه مصرى لو اعتبرنا أنها استطاعت أن تُحصِّل منها ٤٠٪ فقط، أى نحو ١٨ مليار جنيه مصرى تكون الخسارة نحو ٢٧ مليار جنيه مصرى أى ٢,٥ مليار دولار أمريكى.

ومما تقدم يتضح أن إجمالى التكاليف التى تحملتها الدولة والقطاع الخاص تقدر بما يقرب من ٢٠٧,٥ مليار دولار أمريكى.

● التقييم العالمى لمؤشر الأمن والسلامة للسياحة المصرية ضمن المؤشر العالمى لتنافسية السياحة والسفر

يقوم المنتدى الاقتصادى العالمى World Economic Forum منذ عام ٢٠٠٧ بإصدار تقرير فرعى مستقل حول التنافسية العالمية لقطاع السياحة والسفر – فى عام ٢٠٢١ تم تغيير اسم المؤشر ليصبح تنمية السياحة والسفر– لخصوصية هذا القطاع الحيوى، وهو تقرير دورى يصدر كل عامين. ويركز هذا المؤشر على احتساب الرقم القياسى لتنافسية قطاع السياحة والسفر الذى يُعَرِّفه التقرير بأنه: «**مصفوفة العوامل والسياسات التى تدعَم نمو قطاع السياحة والسفر المُستدام والتى بدورها تُسهم فى إثراء وتطوير تنافسية الدولة. ويأتى مؤشر الأمن والسلامة ضمن الركائز الأساسية لهذا المؤشر، حيث يتضمن خمسة مؤشرات فردية وهى: تأثير انتشار الجريمة والعنف على تكاليف الأعمال، الثقة فى خدمات الشرطة، تأثير الإرهاب على تكاليف الأعمال، مؤشر حوادث الإرهاب، معدل جرائم القتل**».

وعند تحليل تقييم تنافسية السياحة فى مصر بالنسبة لمؤشر الأمن والسلامة نجد أنه فى خلال الفترة ٢٠١٩ و٢٠٢١ أحرزت مصر تقدمًا كبيرًا للغاية مقارَنة بالسنوات السابقة، حيث تقدَّمت مصر من المركز ١٤٠ فى عام ٢٠١٣ إلى المركز ٥٥ عالميًا فى عام ٢٠٢١ كما يتضح فى الشكل التالى (شكل ٥)، وبالطبع يرجع ذلك إلى الجهود التى تبذُلها الدولة المصرية لحماية الأمن القومى بصفة عامة والذى ينعكس بصورة مباشرة على الصورة الذهنية للمقصد السياحى المصرى بما يُنعش حركة السياحة الدولية الوافدة.

شكل (٥) الترتيب الدولى للمقصد السياحى المصرى ضمن مؤشر الأمن والسلامة

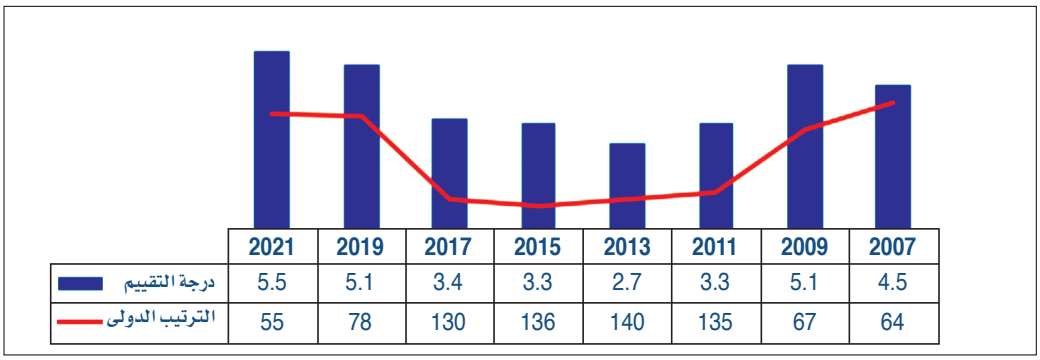

	2021	2019	2017	2015	2013	2011	2009	2007
درجة التقييم	5.5	5.1	3.4	3.3	2.7	3.3	5.1	4.5
الترتيب الدولى	55	78	130	136	140	135	67	64

Source: WEF. "The travel and tourism competitiveness report." World Economic Forum, Several years.

● استنتاجات وتوصيات الدراسة

تتجسد العلاقة القوية بين السياحة والأمن القومى المصرى، فيما يُمكن أن يوفره قطاع السياحة من فرص كبيرة لمعالجة العديد من القضايا الرئيسة للأمن القومى، مثل تعزيز القوة الناعمة وتعزيز السلام على المستوى الدولى، ينسحب الأمر ذاته على دور السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومى على المستوى الداخلى من حيث مساهمتها فى دعم الاستقرار الاجتماعى، وتعزيز القدرات الاقتصادية والأمن الاجتماعى وفى توفير البيئة الآمنة لجذب الاستثمارات والتشغيل وكلها عوامل حاسمة للتنمية السياحية.

إلا أن النمو السياحى غير المُستدام قد يؤدى إلى تدهور البيئة وإهدار كثير من الموارد الطبيعية ما لم يتم توظيفها برشادة، مما قد يُشكل تهديدًا للأمن القومى. بالإضافة إلى أن التركيز على البعد الاقتصادى فقط للتنمية السياحية، دون الاهتمام بالجانب الأمنى أو البعد الاجتماعى المرتبط بالسياحة قد يُعرّض الدولة لما يُطلق عليه السياحة المفرطة Overtourism والذى قد يخلق حالة من الصراع على الموارد بين السياح والمجتمعات المحلية المضيفة.

استنادًا إلى ما تقدم، فإنه من الأهمية بمكان تبنى نهج شامل للأمن القومى يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المكونات العسكرية والسياسية التقليدية. حيث يمكن أن تكون السياحة أداة فعالة لتعزيز الأمن القومى بعدة طرق من أهمها:

- إبراز صورة إيجابية عن مصر فى الأوساط الدولية بما يُعزِّز من القوة الناعمة لمصر، فضلاً عن أهمية تطوير وتعزيز ممارسات السياحة المستدامة التى يمكن أن تُعزِّز صورة البلد وسمعته فى المجتمع الدولى بخلق تجربة سياحية ممتازة للسائح.
- استغلال الاستعدادات لافتتاح المتحف المصرى الكبير فى إعادة رسم الصورة الذهنية للمقصد السياحى المصرى، واستعادة حركة السياحة الثقافية التى تُعَدُّ أكثر أنواع السياحة استدامة.
- صياغة إستراتيجية وطنية طويلة المدى للسياحة تتسم بالشمولية تُتيح تعزيز نمو القطاع من خلال آليات محددة للخطوات المطلوبة لإزالة جميع العوائق التى تواجه تنمية القطاع أخذًا فى الاعتبار إستراتيجيات القطاعات الأخرى بالدولة، وفى ضوء مُستهدَفات رؤية مصر ٢٠٣٠.
- تضمين السياحة المحلية ضمن التوجهات الإستراتيجية للسياحة؛ لإتاحة الفرصة للمواطنين بالاستفادة من المقومات السياحية الذى من شأنه تعزيز الاستقرار الاجتماعى، فضلاً عن الفوائد الاقتصادية.
- إعادة التفكير فى الاستدامة السياحية والتى لم تَعُد اختيارًا، إنما ضرورة مُلحَّة تستلزم إدراجها فى جميع قرارات التنمية السياحية، مع توجيه اهتمام أكبر للمشاركة المجتمعية فى جميع مراحل التنمية السياحية.
- تبنى مبادرات السياحة المجتمعية التى تحترم الأصالة الاجتماعية والثقافية للمجتمعات المضيفة، فضلاً عن ضمان منافع اقتصادية مُجدِية وطويلة الأجل للمجتمعات المحلية.

- وضع آليات تُشجِّع من استخدام المكوِّن المحلى فى عمليات التشغيل السياحى بما يدعم توفير فرص العمل، والحد من الفقر وخاصة فى المجتمعات الريفية، وهذا بالطبع ينعكس إيجابيًا على بناء مجتمعات أقوى وتعزيز التماسك الاجتماعى وضمان الاستقرار الاجتماعى.
- تشجيع مبادرات ريادة الأعمال وحاضنات الأعمال السياحية بما يوفر فرص العمل للفئات الضعيفة كالشباب والمرأة وذوى الهمم.
- مراجعة التشدُّد فى بعض السياسات والإجراءات الأمنية مثل سياسات تأشيرات الدخول التى قد يكون لها أثر سلبى أو غير تنافسى على السياحة، حيث أن السياسات التقييدية المبالغ فيها لمنح التأشيرات يمكن أن تؤدى إلى تحول السياح إلى وجهات سياحية أخرى، وأيضًا السياسات الأمنية مثل كثافة الأمن فى المطارات والمواقع السياحية يمكن أن تخلق تصورًا لمشكلات أمنية وزيادة مخاوف السياح بوجود تهديدات أمنية.
- تفعيل المسئولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال السياحية بما يَدعَم النظرة الإيجابية والتصورات عن منافع القطاع السياحى فى المجتمعات المحلية المضيفة للسياح.

ختامًا :

من الضرورى تأكيد أن دور السياحة ومساهمتها فى تعزيز الأمن القومى المصرى على المستويين الداخلى والخارجى لا يقع على عاتق الجهات الحكومية فقط، وإنما ينبغى على جميع الأطراف المعنية بالسياحة بما فيها القطاع الخاص العمل على تطوير إستراتيجيات وتبنى مبادرات من شأنها تطويع قطاع السياحة المصرى؛ للحفاظ على الأمن القومى المصرى على نحو مُستدام.

المراجع :

(1) Nadig, Aninia. "Human smuggling, national security, and refugee protection." Journal of refugee studies 15, no. 1 (2002): 1-25.
(2) Buzan, Barry. "New patterns of global security in the twenty-first century." International affairs 67, no. 3 (1991): 431-451.
(3) Doyle, Richard B. "The US national security strategy: Policy, process, problems." Public Administration Review 67, no. 4 (2007): 624-629.
(4) Hammerstad, Anne, and Ingrid Boas. "National security risks? Uncertainty, austerity and other logics of risk in the UK government's National Security Strategy." Cooperation and conflict 50, no. 4 (2015): 475-491.
(5) Ibid, 483.
(٦) السيد، طه محمد، مفهوم الأمن القومى (الأمن القومى والإستراتيجية، ٢٠٢٣)، ص ١١٦-١١٧.
(٧) حسن عبد السلام محفوظ، حنان أحمد مراد محمد، إسهامات الرياضة فى تحقيق الأمن القومى بمصر "رؤية استشرافية لمبادرة وطنية (مجلة أسيوط لعلوم وفنون التربية الرياضية، ٢٠٢٠)، ص ٢٨٥٣-٢٨٦٣.
(8) UNDP, Peace and Security as Imperatives for National Development, The Crimea Integration and Development Programme, Swiss Agency for Development and Cooperation, 2015.
(9) Nye Jr, Joseph S. Soft power: The means to success in world politics. Public affairs, 2004.
(10) Tham, Aaron, Xiaoyu Zhang, Wendy Spinks, and Liang Wang. "Chinese Outbound Tourists and Daigou as Soft Power." Journal of China Tourism Research 18, no. 6 (2022): 1143-1163.
(11) Özkan, Bahadır İnanç, and Yasin Boylu. "A Study on the Use of Tourism as a Soft Power Instrument in International Relations." Journal of Tourismology 7, no. 1 (2021): 73-100.

(12) Sharma, Pallavi. "Beyond the Euro-trip: Tourism As Means To European Union Soft Power." South Asian University (2014).
(13) Kim, Yong-Kwan, and John L. Crompton. "Role of tourism in unifying the two Koreas." Annals of Tourism Research 17, no. 3 (1990): 353-366.
(14) Anouti, Ahmad, Samantha Chaperon, and James Kennell. "Tourism policy and United Nations sustainable development goal 16: peace and stability in the Middle East and North Africa." Worldwide Hospitality and Tourism Themes ahead-of-print (2022).
(15) UNWTO. "Tourism for Development – Volume I: Key Areas for Action.
(16) Joppe, Marion. "Sustainable community tourism development revisited." Tourism management 17, no. 7 (1996): 475-479.
(17) Çelik, Sedat. "Does tourism reduce social distance? A study on domestic tourists in Turkey." Anatolia 30, no. 1 (2019): 115-126.
(18) Scheyvens, Regina, and Janet Momsen. "Tourism in small island states: From vulnerability to strengths." Journal of sustainable tourism 16, no. 5 (2008): 491-510.
(19) Dwyer, L., Forsyth, P., & Dwyer, W. (2009). Tourism and economic development three tools of analysis. Tourism Recreation Research, 34(3), 307-318.
(20) Ashley, Caroline, and Dilys Roe. "Pro-poor tourism strategies: Making tourism work for the poor: A review of experience." (2001).
(21) Chiu, Yen-Ting Helena, Wan-I. Lee, and Tsung-Hsiung Chen. "Environmentally responsible behavior in ecotourism: Antecedents and implications." Tourism management 40 (2014): 321-329.
(22) Moreno de la Santa, Javier González-Soria. "Tourism as a lever for a more inclusive society." Worldwide Hospitality and Tourism Themes 12, no. 6 (2020): 731-738.
(23) Higgins-Desbiolles, Freya, Sandro Carnicelli, Chris Krolikowski, Gayathri Wijesinghe, and Karla Boluk. "Degrowing tourism: Rethinking tourism." Journal of Sustainable Tourism (2019).
(24) Boxill, Ian. "Linking tourism security to national security: A brief comment on the implications of the Christopher Coke Saga." Worldwide Hospitality and Tourism Themes 4, no. 1 (2012): 26-31.
(25) Agarwal, Sheela, Stephen J. Page, and Rob Mawby. "Tourist security, terrorism risk management and tourist safety." Annals of Tourism Research 89 (2021): 103207.
(٢٦) عادلة رجب. آفاق السياحة المصرية فى ظل التحول للجمهورية الجديدة (مركز المعلومات واتخاذ القرار- مجلس الوزراء، القاهرة ٢٠٢٢)، ص ٧.
(٢٧) وزارة السياحة والآثار، تقرير الحسابات الفرعية للسياحة، وحدة الحسابات الفرعية للسياحة (٢٠١٠- ٢٠١٧).
(28) UNWTO. "Tourism for Development – Volume II: Good Practices", UNWTO, Madrid (2018), 13-18.
(29) Ibid, 15.
(٣٠) عادلة رجب. التكاليف الاقتصادية للإرهاب ، المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية(ديسمبر ٢٠٢٢) ص ١٦- ٢٠.

السياحة كأداة لتعزيز الأمن القومى المصرى

■ أ.د. عادلة رجب
أستاذ الاقتصاد ومدير مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة
■ أ.د. أحمد محمد رجب
أستاذ الدراسات السياحية- كلية السياحة والفنادق- جامعة المنيا

مستخلص :

لطالما كان يُنظَر إلى الأمن القومى من منظور عسكرى وسياسى فقط، لكن النظرة لأشمل لهذا المفهوم سَلَّطت الضوء على أهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كمكونات رئيسة يتشكل من خلالها الأمن القومى لأى دولة. وبشكل عام، تشير الأدبيات إلى أن النمو الاقتصادى يُعَدُّ أحد أهم العوامل الحاسمة فى تحقيق الاستقرار الاجتماعى، لما ينتُج عنه من خلق فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية للمواطن وتحسين مستوى المعيشة الذى يمنع الاضطرابات الاجتماعية، ويؤدى إلى انعكاسات إيجابية مباشرة على الأمن القومى.

ويبرُز دور السياحة فى توفير الإيرادات بالعملة الأجنبية، وتطوير البنية التحتية والاستثمار فى البنية الفوقية، ومن ثَمَّ إتاحة فرص للتشغيل. فتتميز السياحة بما لها من تشابكات أمامية وخلفية ومن علاقات متبادَلة بين كثير من القطاعات الاقتصادية بالقدرة على تدعيم سلاسل الإمداد بما يُسهم فى القضاء على الفقر، والارتقاء بمنظومة التعليم والتدريب، وتمكين النساء اقتصاديًا وتوفير دخل لهن، إلى جانب إتاحة وظائف للشباب ولذوى الهمم فى المجتمع. هذا بالإضافة إلى قدرة السياحة على الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحفيز التفاعل الثقافى والسلام وتحقيق الشراكات المختلفة.

الكلمات المفتاحية : السياحة، الاقتصاد، الأمن القومى

Tourism as a tool to enhance the Egyptian national security

■ *Prof, Dr, Adla Ragab*
Professor of Economy and Director of the center of financial and Economic Studies and Researches- Faculty of Economy and Political Science- Cairo University
■ *Prof, Dr, Ahmed Mohammed Ragab*
Professor of Tourist Studies- Faculty of Tourism and hotels- Al Menia University

Abstract:

Although the national security is always perceived from only political and military perspective, the comprehensive vision of this concept sheds the light on the importance of social and economic aspects as main components through which the nation's national security is shaped. In general, the literature indicates that, the economic growth is one of the most critical factors in achieving the social stability, creating job opportunities, providing the citizens with the basic services, and improving the standard of living that prevent the social disturbances and lead to direct positive reflections on the national security.

The tourism role is prominent in providing the revenues in foreign currency, developing the infrastructure and investing in the superstructure, and accordingly creating job opportunities. Tourism, with its mutual relationships with several economic sectors, is characterized by the ability to support the supply chains, eliminating the poverty, upgrading the education and training, empowering the women economically, providing the youth and disabled ones with jobs, along with the tourism capability to preserve the natural resources, motivate the peace and cultural interaction, and achieve different partnerships.

Keywords: tourism, economy, national security